

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٤٢

الأربعاء، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٤/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيدة لوك
	أيرلندا	السيد ماكسويني
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة مارك
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيدة نياكوي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيدة سييد
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

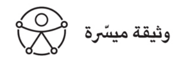
جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، وتيمور – ليشتي، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفانواتو، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، والنمسا، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2021/1075، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون

إستونيا، أيرلندا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون

لا أحد

الممتنعون عن التصويت

الاتحاد الروسي، الصين، الهند

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتا مؤيدا، ولم يعارضه أحد وامتنع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ بالإشارة إلى المشكلة الخطيرة التي تشكلها التدفقات غير المشروعة للأسلحة على الصعيد الدولي. إن للنزاعات الحالية في العالم قاسما مشتركا، وهو الاتجار بالأسلحة وتحويل وجهتها، وهو ما يغذي ويدعم الجهات الفاعلة التي تفضل اللجوء إلى القوة بدلا من الحوار والمفاوضات. وقد أصرت المكسيك على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر

لهذه المسألة واتخاذ إجراءات أكثر فعالية ووقائية من جانب مجلس الأمن.

لقد اعتمد مجلس الأمن اليوم القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي يستجيب لمشكلة حقيقية وحرجة. وتمشيا مع توصيات الأمين العام وأفرقة الخبراء ذات الصلة، يتضمن القرار أيضا عناصر طرحها وفد بلدي وآخرون شاركوا في مناقشات سابقة ذات صلة. ويتضمن أحكاما هامة بشأن الحاجة إلى بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إليها. كما أنه يشجع على زيادة التعاون فيما بين الدول. وهو يدعم ويعزز الأطر التي يتقاسمها الجميع، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وغير ذلك من المبادرات والاستراتيجيات وخطط العمل على الصعيد الإقليمي.

ونحن ممتنون للجهود المشتركة التي بذلها أعضاء المجلس للتوصل إلى قرار قابل للتطبيق وله أثر ملموس. واخترنا طوال العملية – بأفضل تقاليدنا الدبلوماسية – التوصل إلى حل توفيقي يمكننا من تحقيق القواسم المشتركة. وترى المكسيك أن القرار يشكل خطوة قوية في الاتجاه الصحيح وأنه سيعزز القرارات والمبادرات السابقة، مثل القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥).

بيد أنه يجب مواصلة التقدم، مع تقديم مزيد من المقترحات عندما تقتضي الظروف ذلك. والهدف هنا هو وقف تحويل وجهة الأسلحة، الأمر الذي يؤجج النزاعات، وبالتالي تعزيز النظام القانوني الدولي والحوار السياسي والمفاوضات بين الأطراف.

وأود أن أختتم كلمتي بالتعبير عن الامتنان، باسم بلدي، لكل من شارك في تقديم القرار. لقد كان من المفيد للغاية ملاحظة التنوع الجغرافي السياسي للدول التي وقّعت على هذه المبادرة. وسيكون الالتزام الثابت من الجميع حاسماً في جهودنا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة ودعم قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١) بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وبصراحة، لم نفهم حقاً طوال الوقت الذي كان يُناقَش فيه القرار سبب تقديمه أصلا. لقد غير القائمون على الصياغة مفهومه عدة مرات. غير أن نقطة البداية كانت، في رأينا، غير صحيحة: وهي محاولة إدخال نهج شامل واحد يناسب الجميع في جميع نظم حظر الأسلحة وبعثات حفظ السلام. فهذا يتعارض مع طبيعة هذه النظم والبعثات ذاتها التي تقرّها قرارات منفصلة للمجلس عند النظر في حالات خاصة ببلدان بعينها مع خصوصياتها.

ونتيجة لذلك، يضيع معنى الوثيقة المعروضة اليوم ببساطة في عدد كبير من البنود الشرطية التي يتلخص جوهرها في حقيقة أن جميع التدابير المقترحة ينبغي تنفيذها في سياق نظر مجلس الأمن في الحالات الخاصة ببلدان محددة. وليس من الواضح لنا أين تكمن القيمة المضافة للقرار. وكما بينت نتائج التصويت، لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن الوثيقة في المجلس أيضاً.

وللأسف، فإن هذه الحالة تبيّن بوضوح الاتجاه السلبي الذي ظهر مؤخراً، وهو اتخاذ قرارات بغرض اتخاذ القرارات بشأن مواضيع دارجة أو مبتدعة على عجل، وفقاً لمبدأ أنه إذا كانت هناك رئاسة فلا بد من اتخاذ قرار. ونتيجة لذلك، تصبح جودة وأهمية قرارات مجلس الأمن ثانوية. تقوّض هذه الحالة مصداقية المجلس وتمنعه من الاضطلاع بولايته على نحو كامل بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. وتعتزم روسيا مواصلة الدفاع عن ذلك النهج بعينه عند تقييم نتائج المجلس.

السيد رافيندران (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأقدم شرحاً لتصويت الهند.

إن الخطر الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتحويل وجهتها بصورة غير مشروعة على السلام والأمن الدوليين هو

أمر يثير بالغ القلق للمجتمع الدولي بأسره. ونشكر الوفد المكسيكي على زيادة الوعي بهذه المسألة من خلال المناقشة المفتوحة التي نُظمت أثناء رئاسته في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8909).

خلال تلك المناقشة، أيدت الهند بقوة الحاجة إلى التصدي لخطر الاتجار بالأسلحة ونقلها إلى الجماعات الإرهابية والروابط بين الاتجار بالأسلحة والإرهاب. وأبرزنا التهديد الذي يشكله التدفق غير المشروع للأسلحة على سلامة وأمن حفظة السلام، ودعونا الدول الأعضاء إلى التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس.

وبالنظر إلى أن الهند هي واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن لدينا بعض الشواغل الأساسية بشأن النهج الذي ينص عليه قرار اليوم (القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)). نحن نرى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا ينبغي أن تُستخدم وسيلةً لتنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة. ولن يستتبع ذلك إضافة كبيرة إلى ولايتها الحالية فحسب، بل سيؤثر أيضاً على كفاءتها التشغيلية، بل وربما يعرض حفظة السلام للخطر.

وأود أن أعرب عن قلقنا بشأن الشؤون الأربعة التالية:

أولاً، إن مطالبة عمليات السلام برصد الأسلحة وتعقبها هي إضافة كبرى إلى الولاية الحالية الممنوحة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وسيكون لها آثار أوسع نطاقاً على طبيعة عمليات حفظ السلام ذاتها. ويتطلب ذلك إجراء مشاورات مكثفة مع جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وهو ما لم يبدأ لسبب ما. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي تناول الجانب الموضوعي من المسألة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ثانياً، إن هذه المهمة الإضافية لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة سيكون لها أثر سلبي على سلامتهم وأمنهم. ومن شأن التغييرات المحتملة في تحريك حفظة السلام إلى الحدود وغيرها من الأماكن ومناطق النزاع الأخرى أن تؤدي إلى تقليل انتشارهم في مناطق النزاع وتعريضهم لخطر أكبر بكثير من جراء الهجمات المباشرة من قبل المهربين المسلحين. ولا يلزم أن تُسنَد إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ولايات تقع أساساً على عاتق قوات أمن الحدود، ومن الأفضل أن تترك في أيدي قوات الأمن الوطنية للبلد المضيف.

ثالثاً، ينطوي تنفيذ حظر توريد الأسلحة على مجموعة من القضايا المترابطة والمعقدة التي تعالجها على أفضل وجه وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي لديها ما يلزم من الولايات ومجموعات المهارات والخبرات والموارد.

رابعاً وأخيراً، فإن المهمة الأساسية المنوطة بحفظة السلام، مثل حماية المدنيين، ستتأثر سلباً أيضاً إذا ما كلفوا بمهمة إضافية، بالإضافة إلى الولاية الرئيسية، من دون الموارد والقدرات اللازمة.

على هذا النحو، وعلى الرغم من أننا أيدنا المكسيك في سعيها المبدئي للتصدي لخطر الأسلحة الصغيرة، وحيث أن شواغلنا لا تزال إلى حد كبير دون معالجة في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فقد كنا مقيدين بالامتناع عن التصويت.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط وإساءة استعمالها بصورة تعسفية قد زاد من حدة النزاعات المسلحة وأعاق التنمية المستدامة وعزز الجريمة المنظمة عبر الوطنية والأنشطة الإرهابية، مما شكل تحدياً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

وتؤيد الصين اهتمام مجلس الأمن بفرض حظر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبناء على ذلك الموقف، شاركنا مشاركة بناءة في المفاوضات بشأن القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١) والتعديلات المقترحة. ومما يؤسَف له أن المشروع النهائي لم يجسد تماماً شواغل الصين. ولهذا السبب، اضطرت الصين إلى الامتناع عن التصويت في الوقت الحاضر.

تنطوي العديد من عناصر القرار على تعديلات على ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يتطلب من عمليات حفظ السلام تقديم الدعم للبلدان المعنية في رصد عمليات حظر الأسلحة

وتتبع تهريب الأسلحة، في جملة أمور. كما يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن هذه المسألة في تقاريره الخاصة ببلدان معينة.

تؤيد الصين عمليات حفظ السلام في أداء مهامها المنوطة بها على أساس احترام سيادة البلدان المعنية، مع الإصغاء التام لتطلعاتها وتقديم الدعم في بناء القدرات، بما في ذلك المساعدة على تشديد الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن لكل منطقة من مناطق البعثات خصائصها وتحدياتها الخاصة بها، وأنه ينبغي مناقشة ولايات عمليات حفظ السلام على أساس كل حالة على حدة في ضوء الحالة المحددة. ومن غير المناسب وضع ترتيب واحد يناسب الجميع لولايات عمليات حفظ السلام من خلال قرار لمجلس الأمن.

فجميع البلدان ملزمة على النحو الواجب بالتنفيذ الصارم لتدابير حظر الأسلحة المحددة في قرارات المجلس ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، لا يُسمح لأي بلد بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو انتهاك سيادتها بحجة تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فالجزاءات وسيلة لتحقيق غاية، ولكنها ليست غاية في حد ذاتها.

ويتمثل المقصد الأصلي لمجلس الأمن من فرض تدابير الحظر على توريد الأسلحة في مساعدة البلدان المعنية على استعادة الاستقرار الوطني والنظام العام. وينبغي ألا تعوق تلك التدابير ما تبذله البلدان من جهود لتعزيز قدراتها الأمنية.

ومن المؤسف جدا أن تلك الآراء المعقولة لم تتجسد بشكل كامل في القرار.

ومن منظور عالمي، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يحدث في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. والتراخي في إدارة البنادق والأسلحة على الصعيد المحلي في بلد معين متقدم النمو لم يضر باستقراره الاجتماعي وسلامة حياة شعبه فحسب، بل أدى أيضا إلى إلحاق ضرر كبير بالبلدان المجاورة. ويجب على المجتمع الدولي أن يُبقي تلك الحقيقة نُصب عينيه.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*)**:** لقد صوت وفدي مؤيدا للقرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، لأننا نشعر بالقلق إزاء ما للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها من آثار سلبية على السلام والاستقرار في أماكن كثيرة من العالم. ونؤيد جهود الاستجابة ذات الصلة التي تبذلها المناطق والدول، بما في ذلك في أفريقيا، التي تتضرر بشدة من مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونتشاطر الاهتمام بتلك الجهود. ومن المهم أن تنفذ بحزم جميع الأطر والالتزامات القائمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تدابير الجزاءات ذات الصلة التي يتخذها مجلس الأمن.

ونرى أن تعزيز تدابير الإدارة والرصد فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة يسهم بشكل إيجابي في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في مناطق النزاع. كما يؤكد وفد بلدي من جديد حق الدول في استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لممارسة حقها المشروع في الدفاع الوطني. وترغب فييت نام في تعزيز توافق الآراء الدولي، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، بشأن المسائل التي لها آثار مشتركة على المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

تتقدم النيجر بالشكر إلى المكسيك على مبادرتها بخصوص القرار الذي اتخذناه للتو، والمتعلق بالمسألة المهمة المتمثلة في تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في حالات النزاع (القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)).

لقد شاركت النيجر في تقديم القرار وصوتت مؤيدة له، لأننا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول بجدية مسألة انتشار هذه الأسلحة، التي تهدد بتقويض إجراءاته في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك فعالية نظم الجزاءات وفعالية عمليات حفظ السلام ذاتها. ويسرنا أن نص القرار يأخذ تلك المسألة في الاعتبار على أساس كل حالة على حدة في تجديد ولايات بعثات حفظ السلام، وكذلك حالات حظر

توريد الأسلحة إلى البلدان التي تشهد نزاعات، سواء كانت جمهورية أفريقيا الوسطى أو ليبيا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرحب وفد بلدي أيضا بالأحكام المتعلقة ببناء قدرات الدول في حالات النزاع أو ما بعد النزاع في مجالات إدارة المخزونات وحفظ السجلات وتعقب أسلحة ترساناتها العسكرية ووسمها. ومع ذلك، كنا نفضل أن يذهب المجلس إلى أبعد من ذلك في معالجة مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن نسأل أنفسنا لماذا يجري تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الرغم من جميع تدابير الرصد التي وضعتها عمليات حظر الأسلحة. وإذا انتشرت الأسلحة وتيسر حصول الجماعات الإرهابية المسلحة عليها، فيعزى ذلك إلى أنها تصنع وتباع، فضلا عن أنه يجري تغيير وجهتها في انتهاك لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مما يديم دائرة العنف في عدد من مسارح النزاع. وفي يوم من الأيام، ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الأمن الشجاعة لمعالجة هذه المسألة، لأن السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، هم الذين يظلون في نهاية المطاف الضحايا الرئيسيين لاستخدام هذه الأسلحة. وقد حان الوقت للترفّع عن المصالح الاقتصادية لبعض مصنعي الأسلحة من أجل إنقاذ الأرواح البشرية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وقبل رفع الجلسة، بما أن هذه هي آخر جلسة مقررة للمجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، وهذا يعني انتهاء رئاسة النيجر للمجلس وفترة عضويتها فيه، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد النيجر لأعضاء المجلس على تعاونهم وصداقتهم. وأشكر أيضا أعضاء الأمانة العامة على دعمهم وجدارتهم المهنية، الأمر الذي مكننا من تلمُّس طريقنا عبر جميع قواعد وإجراءات المجلس.

وفي نهاية شهر حافل بالعمل، يمكننا أن نهنئ أنفسنا على قدرتنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدة مسائل مهمة تقع ضمن نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن نفعل ذلك بدون الدعم القيم من كل وفد، وكذلك من المترجمين الشفويين، الذين أشيد بمرونتهم، وموظفي الأمن وجميع الذين يسهمون يوميا في نجاح عملنا وراء الكواليس، مثل خدمات المؤتمرات ومدوني المحاضر الحرفية.

وأتمنى كل النجاح لأعضاء المجلس المنتخبين الجدد، وهم ألبانيا والبرازيل والإمارات العربية المتحدة وغابون وغانا.

وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس حين أتمنى التوفيق لوفد النرويج ولصديقتي العزيزة السيدة مونا يول إذ يتولون الرئاسة في شهر كانون الثاني/يناير.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.